

## منظمة العفو الدولية تطالب ميركل بالدفاع عن الحريات في تركيا

أقرت منظمة العفو الدولية ناشدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قبل زيارتها لتركيا للدفاع عن نشاطات حقوق الإنسان في تركيا مثل رجل الأعمال عثمان كافالا المحتجز في تركيا وغيره من الناشطين الذين يقعون في السجون التركية.

وقال أندريو غرادنر الخبير المعني بشؤون تركيا بمنظمة العفو الدولية في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية الخميس "يجب أن تكون الخطوات الملموسة لإنهاء القمع ضد نشاطات حقوق الإنسان محور المباحثات بين أنجيلا ميركل والرئيس التركي رجب طيب أردوغان". وأكد غرادنر أهمية إطلاق سراح كافالا ونشطاء حقوق الإنسان الذين يواجهون اتهامات مثل الرئيس التركي لفرع منظمة العفو الدولية في تركيا تانر كيليش.

وتزور المستشارة الألمانية أنقرة الجمعة للباحث مع نظيرها التركي في عدة ملفات على غرار الأزمة الليبية ومعضلة الهجرة وغيرها.

وحسب ما ذكرت وسائل إعلام ألمانية، من المرتقب أن يتضمن برنامج زيارة ميركل لقاء مع ممثلي المجتمع المدني، من بينهم المحامي فيسيل أوك الذي دافع عن الصحافي الألماني دينيز بوجيل الذي كان معتقلا في إسطنبول.

ويشير تعامل تركيا مع ملف حقوق الإنسان انتقادات دولية، لاسيما أن عشرات الآلاف من المعارضين والعشرات من الصحافيين يقعون في السجون التركية حيث يُتهم هؤلاء بالتورط في عملية الانقلاب الفاشلة سنة 2016.

وظل كافالا على سبيل المثال في الحبس الاحتياطي منذ أكثر من عامين. وأمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإطلاق سراحه في ديسمبر الماضي، ومع ذلك تجاهل القضاء التركي الحكم وظل كافالا في الحبس.

وتم اتهام كافالا و15 شخصا آخرين بالضلع في محاولة انقلاب في إطار احتجاجات جيزي المنتقدة للحكومة التركية في عام 2013.

وساهم كافالا، الشخصية القيادية في المجتمع المدني التركي، في تأسيس عدة منظمات غير حكومية في أرجاء البلاد. وفي إطار قضية أخرى أثارت الانتباه عالميا، تم اتهام الناشط الحقوقي الألماني بيتر شويتنر الذي كان محتجزا في تركيا وعشرة ناشطين حقوقيين

## تركيا تروج لتوافق «أس 400» مع الناتو للإفلات من العقوبات الأميركية عدم معاقبة أنقرة يشجع دولا أخرى على امتلاك منظومة الدفاع الروسية



تركيا تختبر قدرة الولايات المتحدة على معاقبتها

خمس بطاريات صواريخ من طراز أس - 400 في نوفمبر 2019. وقال بيتر هارل، الخبير في الإدارة الاقتصادية للملفات السياسية للدول في مركز الأمن الأميركي الجديد، "في أي وقت تبدو فيه الولايات المتحدة قد قررت عدم فرض العقوبات المنصوص عليها مثل شراء تركيا أس - 400 فإن هذا يعث برسالة مفادها أن واشنطن لن تفرض عقوبات، ومن ثم يشجع هذا دولا أخرى على الاستهانة بهذا الأمر".

وشطب الولايات المتحدة تركيا من برنامج تصنيع وتشغيل الطائرات المقاتلة طراز إف - 35، بسبب مخاوف من أن أس - 400 قد يجمع معلومات مهمة جدا عن قدرات الطائرة الشبح المقاتلة. ولكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لم يطبق العقوبات الواردة في كاتسا. وقال هارل "إذا كانت الولايات المتحدة لن تفرض عقوبات، فإنه سيكون من الأفضل منح تركيا إعفاء رسميا، ووضع معايير واضحة وموحدة للحالات التي لن تفرض فيها الولايات المتحدة عقوبات".

وأضاف "عدم التطبيق ببساطة، خاصة بعد التصريحات العلنية بأن واشنطن ستفرض عقوبات، يؤدي إلى تراجع مصداقيتها بشكل كبير".

العسكرية مع موسكو أصبح هناك توجس من أن يفلت أعضاء آخرون من العقاب بعد أن يقتنوا المنظومة نفسها.

وتخاض البلدان التي تشتري أنظمة تسليح ضخمة مثل أس - 400 من روسيا بالوقوف تحت طائلة قانون مكافحة أعداء أميركا من خلال العقوبات (كاتسا). ولكن تركيا أفلتت حتى الآن من التعرض لعقوبات، وهو ما يحفز دول أخرى شريكة للولايات المتحدة على التفكير في شراء أس - 400.

وقال أيبان إردمير، مدير برنامج تركيا في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية، إنه "بالنظر إلى الدفعة القوية التي يعطيها الكونغرس، سيكون كاتسا مطروحا على الطاولة في وقت لاحق من هذا العام، بغض النظر عن محاولات البيت الأبيض لحماية حكومة أردوغان من العقوبات..

بيد أن الجدول الزمني سيتحدد إلى حد كبير وفقا للجنة السياسية الأميركية، والخطوات التي تتخذها أنقرة". وعبر عدد من دول الشرق الأوسط الأخرى في الآونة الأخيرة عن الاهتمام بنظام الدفاع الجوي الروسي المتقدم. وأما بالنسبة إلى الهند، التي ترى الولايات المتحدة أنها شريك مهم جدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد دفعت بالفعل 800 مليون دولار مقدما لشراء

لجأت أنقرة خلال هذه الفترة للترويج لعدم تعارض منظومة الصواريخ أس - 400 التي اقتنتها من روسيا مع حلف شمال الأطلسي بهدف تعبيد الطريق أمام تشغيل هذه الأنظمة الدفاعية في أبريل المقبل وعدم الخضوع للعقوبات الأميركية التي ينص عليها قانون مكافحة أعداء أميركا من خلال العقوبات (كاتسا).

أنقرة - تبدو تركيا مصرة على تشغيل نظام الدفاع الصاروخي الروسي من طراز أس - 400 في أبريل المقبل بالرغم من التوتر الذي يمكن أن تفرجه هذه الخطوة مع أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي رد جديد على الانتقادات التي تطال أنقرة قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إن منظومة الدفاع الجوي تتوافق مع الناتو الذي يتعين عليه تشكيل مجموعة عمل لدراستها.

وأضاف "الزعم هو أن منظومة أس - 400 وطائرات إف - 35 غير متوافقتين. هذا هو الزعم. وهذا هو اقتراحنا.. دعونا تشكل مجموعة عمل ويمكن للحلف أن يرأسها ولتترك الخبراء يجرون التقييم ويعودون إلينا".

### واشنطن شطب أنقرة من برنامج تصنيع الطائرات

إف - 35، بسبب مخاوف من جمع أس - 400 معلومات عن الطائرة الشبح المقاتلة

وذكر جاويش أوغلو خلال جلسة نقاشية في منتدى الاقتصاد العالمي "نعتقد أن أس - 400 وإف - 35 متوافقان". ويأتي حديث وزير الخارجية التركي في وقت كانت قد ذكرت فيه وسائل إعلام روسية الأثنين أن تسليم 120 صاروخا أرض جو لهذا النظام تم بالفعل.

وظلت هذه الصفقة مصدر توتر بين تركيا، العضو في حلف الناتو، والولايات المتحدة منذ أن بدأت أنقرة تسلم الأنظمة الصاروخية في يوليو الماضي. ومع تصادي أنقرة في إتمام صفقاتها

## بريطانيا تتجه نحو تنفيذ بريكست في موعده

لندن - صادقت الملكة إليزابيث الثانية رسميا الخميس على القانون التاريخي المتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي آخر الشهر الحالي.

وكتب وزير بريكست ستيف باركلي على تويتر "تمت جلالته الآن الموافقة الملكية على مشروع قانون بريكست ليصبح بالنالي قانون بريكست". وأضاف "بتركيبه قانونا يمكن للمملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير".

وينتظر أن يوقع مسؤولان كباران في الاتحاد الأوروبي في بروكسل معاهدة الانفصال الرسمية الجمعة، فيما يقوم رئيس الوزراء بوريس جونسون الذي يعد من بين أبرز وجوه استفتاء الانسحاب في العام 2016 بالتوقيع عليه في الأيام المقبلة.

وقال جونسون بعد مصادقة مجلسي البرلمان على مشروع قانون الانسحاب "في بعض الأحيان بدا وكأننا لن نحجز خط نهاية بريكست، لكننا اجتزنا". ويعد الانفصال بتاريخ 31 يناير إنجازا لجونسون الذي تولى رئاسة الحكومة العام الفائت، متعهدا بوضع حد للازمة السياسية التي أحدثت انقسامًا في البلاد وشلت حكومتين متعاقبتين.

وجاء توقيع الملكة على مشروع القانون بعد مصادقة مجلس العموم البريطاني نهائيا على اتفاق الطلاق بين المملكة والاتحاد الأوروبي. وبالرغم من أن اتفاق بريكست يحتاج كذلك إلى مصادقة البرلمان

## النواب الروس يؤيدون إصلاحات بوتين المتكتم على لغز مستقبله السياسي

ويعزز النص أيضا صلاحيات الرئيس الذي سيكون بإمكانه رفض توقيع قانون تم تبنيه من جانب ثلثي النواب. وإذا كان بعض الخبراء يعتبرون أن الإصلاح سيعزز الطابع الرئاسي للنظام السياسي، فإن آخرين يؤكدون أن ذلك لن يُعد إلا على الهامش.

ويرى المحلل السياسي غليب بافلوفسكي أن ليست لدى بوتين أي نية لترك منصبه قبل 2024 كما تقول بعض الشائعات. ويضيف "ما يقوم به هنا هو فعل سلطوي ولا خروج. هو يخلق نظام حكم أكثر تعقيدا حيث هو فقط يمكن أن يكون المرشد".



هل يصبح رجل الظل في روسيا بعد 2024

مهمة التنمية المستقبلية لروسيا". ويتضمن النص الذي قدم إلى البرلمان الخطوط العريضة من خطابه. ويقترح النص نقل بعض الصلاحيات إلى البرلمان على غرار تعيين رئيس وزراء كما يعزز دور مجلس الدولة الذي كان حتى الآن استشاريا فقط، ما فتح المجال أمام تكهنات بأنه يمكن أن يصبح جوهرا للنظام.

ومن بين التغييرات الواردة في النص، سيتمتع القضاة والنواب والمسؤولون السياسيون على المستوى الفيدرالي من حمل جنسيتين أو إقامة دائمة في دولة أخرى.

عما إذا كان يسعى إلى إعادة تجربة كازاخستان العام الماضي عندما استقال رئيسها نور سلطان نزارباييف لكنه دعم مرشحا "مطيحا له" ليخلفه، إلا أن بوتين اختار أن تجاهل هذه الفكرة.

وقال بوتين "ظهور منصب فوق الرئاسة سيعني ذلك قوة مزدوجة وهو أمر غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لدولة مثل روسيا"، مضيفا "سيؤدي ذلك إلى تآكل الرئاسة".

ومنذ إعلانه عن الإصلاحات التي يعتزم القيام بها في 15 يناير تتوالى الأحداث بسرعة على الساحة السياسية الروسية حيث استقال رئيس الوزراء ديمتري ميدفيدوف وعيّن محله فورا ميخائيل ميشوستين وهو موظف رفيع المستوى في عدة وكالات حكومية وغير معروف من قبل الشعب.

وشكل الثلاثاء حكومته الجديدة التي أبقى فيها على الوزراء الذين يتولون حقائب أساسية. وبعد مجلس الدوما، يُفترض أن يصادق مجلس الاتحاد على النص ليكون البرلمان بذلك قد وافق بمجلسيه على التعديلات، على أن يوقعه بوتين.

وعد الكرملين أيضا بتنظيم نقاش عام واسع وبأن الروس سيعطون رأيهم في النص عبر التصويت عليه. ورفضت الرئاسة استخدام مصطلح "استفتاء" ولم تحدد الشكل الذي ستتخذه عملية الاقتراع حول هذه الإصلاحات. وفي خطابه إلى الأمة في 15 يناير، عرض بوتين إصلاحاته معتبرا أنها

موسكو - وافق النواب الروس في قراءة أولى الخميس بالإجماع على التعديلات الدستورية التي أعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي، في إصلاح مفاجئ يُجرى بسرعة قسوى ومن دون عقبات.

وبعد نقاش دام لأقل من ساعتين صوت 432 نائبا من جملة 450 حاضرين، لصالح المراجعة الدستورية التي أرادها بوتين وعرضها أمام البرلمان.



فياتشيسلاف فولودين  
القراءة الثانية للتعديلات  
الدستورية موعدها  
11 فبراير

وقال رئيس مجلس الدوما فياتشيسلاف فولودين "لقد أثبتنا وحدة قوية". وأعلن فياتشيسلاف فولودين أن "القراءة الثانية للتعديلات ستجري في 11 فبراير"، حيث قال عدد من المسؤولين الروس إن هدفهم هو تبني الإصلاح بشكل نهائي في الربع.

وأثارت تعديلات بوتين، الذي تنتهي ولايته الرئاسية في العام 2024، الكثير من الشكوك بشأن مستقبله السياسي، وما إذا كان يسعى إلى الإبقاء على نفوذه بعد خروجه من الرئاسة. وأبقى الرئيس الروسي الباب مفتوحا أمام العديد من التكهات بشأن مستقبله السياسي حيث سُئل الخميس